YPC
Yemen Polling Center
المركز اليمني لقياس الرأي العام

(2) تقرير أداء مجلس النواب اليمني

مايو 2010- أغسطس 2010م



المركز اليمني لقياس الرأي العام شارع الزبيري، صنعاء – اليمن تلفون: 505647 (1) 967+ فاكس:505648 (1) 967+

جميع الحقوق محفوظة للمركز اليمني لقياس الرأي العام

الفهرس

التقرير الثاني لتقييم أداء مجلس النواب اليمني 3
ملخص تنفيذي 4
أولا: في الجانب التشريعي 5
1. القوانين والاتفاقيات المقرة خلال فترة التقرير 5
2. نسبة الإنجاز في الأداء التشريعي للمجلس 6
3. فاعلية اللجان العامة 7
4. الفاعلية التشريعية للنواب 8
5. الفاعلية التشريعية للكتل البرلمانية 8
6. أهم القوانين المثيرة للجدل 8
قانون التعليم العالي 8
قانون ضريبة الدخل 9
قانون الاستثمار 9
ثانيا: الأداء الرقابي للمجلس 10
1. الاستجوابات 10
2. الأسئلة 11
أهم موضوعات الأسئلة 11
النواب الأكثر نشاطا 11
توزيع الأسئلة على الكتل البرلمانية 12
1. التقارير الرقابية للجان 12
توزيع الأسئلة على الكتل البرلمانية 13
الموضوعات العامة 15
أهم الموضوعات العامة المناقشة خلال فترة التقرير 15
استجابة المجلس للقضايا العامة 15
علاقة المجلس بالحكومة 16
انتظام عمل المجلس 17
ملحـــــــق 18

التقرير الثاني لتقييم أداء مجلس النواب اليمني
مايو - أغسطس2010م

مشروع مرصد البرلمان اليمني

يهدف مشروع مرصد البرلمان اليمني إلى تعزيز قدرات مجلس النواب اليمني من خلال توفير الية مركزية للمعلومات وبيانات رئيسية ومصادر لأعضاء مجلس النواب، ومنظمات المجتمع المدني المعنية والصحفيين والمواطنين. ويكمن الهدف الأول والأخير من هذا المشروع والذي ينفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام بتمويل من الاتحاد الأوروبي عبر الأداة الأوربية للديمقراطية وحقوق الانسان (EIDHR) إلى تقوية مجلس النواب وتطوير وتعزيز آليات تواصل أعضائه مع الناخبين بشكل خاص وبين المواطنين بشكل عام.

علاوة على ذلك، يسعى مشروع مرصد البرلمان اليمني إلى تمكين وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في تقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع التركيز تجاه تعزيز الحقوق السياسية للمرأة ومشاركتها السياسية، والحقوق والإصلاحات الانتخابية وإلى تبني صحافة حرة ومستقلة تعمل وفق أعلى معايير العمل الصحفي. علماً أن تنفيذ أنشطة المشروع المختلفة يتم خلال فترة 18 شهراً بدأت في ديسمبر 2009 وحتى مايو 2011م.

ويشمل المشروع إنشاء موقع مرصد البرلمان اليمني (ypwatch.org) وتحديثه وتطويره بصورة مستمرة، وكذلك تنفيذ عدد من ورش التدريب لعدد من منظمات المجتمع المدني وعدد من الصحفيين العاملين في مختلف وسائل الإعلام (صحافة، إذاعة وتلفزيون). وتهدف ورش التدريب إلى تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني في الضغط والتأثير على البرلمانيين والتواصل معهم في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وإلى تعزيز قدرات الصحفيين في الرقابة وإعداد تقارير عن عمل وأداء مجلس النواب.

0.2 تقرير الأداء البرلماني

يعتبر تقرير الأداء النيابي هذا هو التقرير الثاني ضمن أربعة تقارير خاصة بتقييم أداء مجلس النواب اليمني التي ينشرها مرصد البرلمان اليمني حول عمل وأداء مجلس النواب خلال فترة المشروع.

وتهدف التقارير الأربعة إلى رفع مستوى معرفة المواطنين بعمل مجلس النواب اليمني و أداء أعضائه وإلى تحليل أعماله وأنشطته. كما تهدف التقارير إلى توفير ملخص للمواطنين والمستفيدين الآخرين (أعضاء مجلس النواب، منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام) حول آخر أعمال وأنشطة مجلس النواب. كما تمثل هذه التقارير مرجعية للإعلاميين في الرقابة و إعداد التقارير عن أداء وعمل مجلس النواب وفي إطلاع الجمهور العام بذلك. وتهدف التقارير إلى رفع مستوى وعي ومعرفة المواطنين بعمل مجلس النواب و أداء أعضائه وإلى تعزيز دور مجلس النواب في العملية السياسية في اليمن أولاً وأخيراً.

و نود التنويه أن كل تقرير من تقارير الأداء متوفر للمواطنين وغيرهم من المستفيدين والمهتمين عبر موقع مرصد البرلمان اليمني (ypwatch.org)، كما سيتم تقديم نسخة مصورة من التقرير لأعضاء مجلس النواب و منظمات المجتمع المدني والصحفيين ووسائل الإعلام والمنظمات المهتمة.

ملخص تنفيذي

- يغطي هذا التقرير أداء البرلمان اليمني خلال الفترة 1مايو- 30أغسطس2010م، ويعتمد بشكل رئيسي على التغطية التي يقوم بها الموقع الإلكتروني "مرصد البرلمان اليمني" لنشاط البرلمان، والتقارير اليومية التي يعدها محررو المرصد من داخل البرلمان، بالإضافة إلى اعتماده على المحاضر الرسمية للجلسات البرلمانية.
- ناقش المجلس خلال فترة التقرير 10 مشاريع قوانين أقر منها سبعة مشاريع، فيما كان مطروحاً أمام المجلس 27 مشروع قانون، في المقابل ناقش المجلس ست اتفاقيات أقر منها خمس اتفاقيات، ورحل النقاش حول الاتفاقية السادسة إلى فترة لاحقة.
- اتسم الأداء التشريعي للبرلمان خلال فترة التقرير بتدني مستوى أداء النواب، حيث تم تقديم مشروع قانون واحد فقط من قبل أحد أعضاء المجلس مقابل 26 مشروع قانون تولت الحكومة تقديمها للمجلس.
- لم يناقش المجلس سوى 7.3% من الأسئلة التي كانت مدرجة على جدول أعماله خلال فترة التقرير، كما أنه لم يناقش سوى 23%من التقارير الرقابية للجان البرلمانية
- تضمن جدول أعمال المجلس للفترة الثالثة ما يزيد عن سبعين سؤالاً لم يتم مناقشة أي سؤال منها ورحلت بكاملها إلى الفترة الرابعة.
- اتسمت علاقة المجلس بالحكومة خلال فترة التقرير بحدوث بعض الاهتزازات حيث لم تلتزم الحكومة بمواعيد كان المجلس قد حددها لمناقشة الحكومة.
- رفع المجلس جلساته لثلاث أيام متتالية بسبب عدم اكتمال النصاب، وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير نسبة تغيب عالية للنواب.

أولا: في الجانب التشريعي

خلال فترة هذا التقرير مايو- أغسطس 2010م، عقد المجلس 43 جلسة في فترتي انعقاد، هما الفترة الثالثة، والفترة الرابعة من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي الثامن، وقد ازدحم جدول أعمال المجلس خلال الفترتين بمجموعة من مشاريع القوانين والاتفاقيات منها ما هو مرحل من فترات سابقة.

تضمن جدول أعمال مجلس النواب للفترتين الثالثة والرابعة من الدورة الأولى لدور الانعقاد الثامن، 16 مشروع قانون، فيما أحيل إلى اللجان المختصة 10 مشاريع قوانين قدمت من قبل الحكومة أثناء فترات الانعقاد. بالاضافة الى مشروع قانون واحد قدمه أحد أعضاء المجلس وتم إحالته إلى اللجنة المختصة، ليصبح عدد مشاريع القوانين التي طرحت على المجلس أثناء فترة التقرير، 27 مشروع قانون، سيوضح التقرير فيما يلي عدد المشاريع المقرة منها وعدد المشاريع المرحلة الى فترات قادمة.

بالإضافة إلى مشاريع القوانين كان هناك ست اتفاقيات مطروحة على المجلس خلال فترة التقرير، منها خمس اتفاقيات لم تكن ضمن جدول أعمال المجلس خلال فترة التقرير، وطرحت من خارج الجدول، وهي كلها ـ أي الاتفاقيات الخمس- اتفاقيات قروض.

1. القوانين والاتفاقيات المقرة خلال فترة التقرير

أقر مجلس النواب خلال الفترة التي يغطيها التقرير، سبعة مشاريع قوانين، فيما رفض المجلس إقرار مشروع قانون العَلم البديل لعدم الحاجة إليه، والاكتفاء بالقانون الساري. كما رفض مشروع قانون إنشاء صندوق للمغتربين بسبب تعارضه مع توصيات سبق للمجلس أن أوصى بها الحكومة وتتعلق بعدم إنشاء صناديق جديدة، ووافق المجلس على طلب الحكومة بسحب مشروع قانون كانت الحكومة قد تقدمت به ويتعلق بتنظيم وكالات وفروع الشركات الأجنبية.

ويوضح جدول 1 مشاريع القوانين المناقشة ونتائج مناقشتها خلال فترة التقرير

جدول 1 مشاريع القوانين المناقشة خلال فترة التقرير

عنوان التشريع	الجهة المقدمة	نوع التشريع	النتيجة
قانون ضريبة الدخل	الحكومة	مشروع قانون	أقر
قانون التعليم العالي	الحكومة	مشروع قانون	أقر
قانون الاستثمار	الحكومة	مشروع قانون	أقر
قانون النقل	الحكومة	مشروع تعديل قانون	أقر
قانون الجمارك	الحكومة	مشروع تعديل قانون	أقر
قانون التوثيق	الحكومة	مشروع تعديل قانون	أقر
قانون محو الأمية	نائب	مشروع تعديل قانون	أقر
قانون العلم البديل	الحكومة	مشروع قانون	لم يقر
إنشاء صندوق المغتربين	الحكومة	مشروع قانون	لم يقر
قانون تنظيم وكالات الشركات الأجنبية	الحكومة	مشروع قانون	سحب من قبل الحكومة

وأقر المجلس خلال فترة التقرير خمس اتفاقيات، وجميعها اتفاقيات قروض لتمويل مشاريع بنية تحتية، فيما أرجأ مناقشة اتفاقية قرض إضافي مبرمة بين الحكومة وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، لتمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية المرحلة الثالثة، كما تم ترحيل النقاش حول اتفاقية التسوية السلمية للنزاعات الدولية (لاهاي) إلى فترة لاحقة بعد أن كانت مدرجة في جدول الأعمال لفترتين متتاليتين، هما فترتي انعقاد المجلس الثالثة والرابعة من الدورة الأولى وهما الفترتان اللتان يغطيهما هذا التقرير. انظر جدول 2

ويلاحظ أن اتفاقيات القروض لا تأخذ وقتاً طويلاً سواء لدى اللجان العامة، أوعند مناقشتها في القاعة، كما أن إقرارها لا يثير خلافات أو نقاشات ساخنة بين النواب، وتعد كتل الأقلية البرلمانية (التجمع اليمني للإصلاح والإشتراكي والتنظيم الناصري) أقل مشاركة في النقاشات المتعلقة باتفاقيات القروض.

جدول 2 الاتفاقيات المناقشة خلال فترة التقرير

الاتفاقية	نتيجة النقاش	ملاحظات
قرض مشروع ميناء سقطرى	أقرت	
قرض مشروع مستشفى 48 النموذجي	أقرت	عبارة عن اتفاقيتين
تمويل مشروع كهرباء المناطق الريفية	أقرت	
قرض مشروع حماية صنعاء من السيول	أقرت	
قرض من صندوق الأوبك لتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية	رحلت إلى فترة قادمة	

2. نسبة الإنجاز في الأداء التشريعي للمجلس

سبقت الإشارة إلى أن عدد مشاريع القوانين التي كانت مطروحة على المجلس خلال فترة التقرير تصل إلى 27 مشروع قانون، منها ما كان مضمناً جدول الأعمال لهذه الفترة ومنها ما طرح من خارج الجدول، وقد أقر المجلس 7 مشاريع قوانين، بعد مناقشة تقارير اللجان المكلفة بدراستها، وحسب ما هو موضح في الشكل 1 فإن نسبة القوانين المقرة لا تتعدى 26% من إجمالي مشاريع القوانين التي كانت مطروحة على المجلس خلال فترة التقرير، وإذا ما أضفنا نسبة مشاريع القوانين التي طرحت لكنها لم تقر إلى نسبة القوانين المقرة، تصبح نسبة مشاريع القوانين التي نوقشت في المجلس خلال فترة التقرير 37% من إجمالي ما كان مطروحاً أمام المجلس من مشاريع قوانين، علماً أن مشاريع القوانين التي لم تقر وعددها ثلاثة، تم رفض اثنين منها بعد قراءة المذكرات الإيضاحية لها والمقدمة من قبل الحكومة، فيما سحب مشروع القانون الثالث بناءً على طلب الحكومة ولم يتم أي نقاش حوله في المجلس.

> هناك مجموعة من مشاريع القوانين لم تتم مناقشتها في المجلس رغم أنها كانت مدرجة ضمن جدول الأعمال لفترتين متتاليتين

الشكل 1 القوانين المقرة، والمرحلة الى فترات اخرى

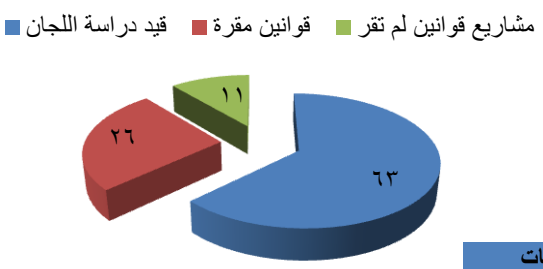

وما يلي مجموعة من الملاحظات المتعلقة بنسبة المنجز من جدول أعمال المجلس في الجانب التشريعي خلال فترة التقرير:

1. شهد المجلس نشاطاً تشريعياً ملحوظاً خلال الفترة الرابعة من الدورة الاولى (يغطي التقرير الفترتين الثالثة والرابعة) مقارنة بالدورات السابقة، وقد اقرت كل مشاريع القوانين والاتفاقيات المشار اليها سلفا في هذه الفترة.
2. هناك مجموعة من مشاريع القوانين لم تتم مناقشتها في المجلس رغم أنها كانت مدرجة ضمن جدول الأعمال لفترتين متتاليتين، (الثالثة، الرابعة) حيث تضمن جدول أعمال المجلس للفترة الثالثة 14 مشروع قانون، نوقش منها أربعة مشاريع قوانين ثلاثة منها لم تقر.
3. مشروع قانون التوثيق كان مدرجاً ضمن جدول أعمال الفترة الثالثة للتصويت النهائي، غير أنه أقر خلال الفترة الرابعة، بعد أن تم الاستماع إلى تقرير اللجنة المعنية بدراسته في الفترة الثالثة وإقرار بعض التعديلات وفق تقرير اللجنة، ثم إحالة المشروع مرة أخرى الى اللجنة لإعادة صياغته وطرحه للتصويت في جلسة لاحقة ضمن نفس الفترة وهو ما لم يحدث إلا في الفترة الرابعة.

هناك ستة مشاريع قوانين لم يناقشها المجلس خلال الفترتين الثالثة والرابعة، وهما الفترتان اللتان يغطيهما

التقرير رغم وجودها ضمن جدول أعمال المجلس للفترتين، ومن بين هذه المشاريع مشروع تعديل قانون حمل وحيازة الأسلحة النارية والذخائر، ومشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية المتعلق بتحديد سن آمن للزواج، ويعد هذين المشروعين أكثر مشاريع القوانين التي ترحل من فترة لأخرى.

3. فاعلية اللجان العامة

يتفاوت مستوى الفاعلية التشريعية للجان العامة من لجنة إلى أخرى، حيث تنجز بعض اللجان دراستها لمشاريع القوانين والاتفاقيات المحالة إليها في وقت أقل مقارنة بالوقت الذي تستغرقه لجان أخرى يتسم عملها بالبطء، ويتم ترحيل مناقشة تقاريرها حول الموضوعات المحالة إليها من فترة لأخرى.

ويوضح جدول 3 أن لجنة التنمية والنفط هي أكثر اللجان التي قدمت تقارير عن دراستها لمشاريع القوانين والاتفاقيات المحالة إليها خلال فترة التقرير، حيث ناقش المجلس ستة تقارير أعدتها اللجنة المذكورة وإن كانت قد أعدتها بالاشتراك مع لجان أخرى، فيما تأتي اللجنة المالية تالياً بتقديمها ثلاثة تقارير عن ثلاثة مشاريع قوانين كانت قد أحيلت الى اللجنة خلال فترة التقرير.

هناك مجموعة من العوامل المرتبطة بأداء اللجان العامة وسرعتها في دراسة مشاريع القوانين والاتفاقيات المحالة إليها، وتوقيت طرح اللجان لتقاريرها وفيما يلي نوجز بعض هذه العوامل،

> لجنة التنمية والنفط أكثر اللجان التي قدمت تقارير عن دراستها لمشاريع القوانين والاتفاقيات المحالة إليها

i. أهمية بعض مشاريع القوانين للحكومة يرفع من وتيرة عمل اللجان، كما هو الحال في مشاريع القوانين الاقتصادية،"**مشروع قانون ضريبة الدخل، قانون الاستثمار، قانون الجمارك**" التي أحالتها الحكومة إلى المجلس في شهر يوليو ولم تنقضِ الفترة البرلمانية حتى كانت مشاريع القوانين قد أقرت بعد دراستها من قبل اللجان المختصة، وينطبق هذا أيضاً على مشروع قانون التعليم العالي الذي قدمته الحكومة بصورة عاجلة ولم يكن مدرجاً ضمن جدول أعمال المجلس لكنه نوقش وأقر في الفترة نفسها.

ii. الانقسامات التي تثيرها بعض مشاريع القوانين سواء خارج المجلس أو داخله، كما هو الحال بالنسبة لمشروع قانون تحديد حد سن آمن للزواج الذي لا يزال معلقاً بانتظار تقديم لجنة الأوقاف والشريعة الإسلامية لتقريرها بعد أن كان هذا المشروع قد أثار الكثير من الانقسامات داخل المجلس كما أثار الكثير من الجدل في الأوساط العامة بسبب اعتراض بعض الجهات على مشروع القانون باعتباره في نظرهم يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وقد أنهت اللجنة المعنية دراسة مشروع القانون لكنها لم تتمكن من تقديم التقرير خوفاً من إثارة الانقسامات خلال فترة الانعقاد المشمولة في تقرير الأداء هذا الوقت.

iii. اتفاقيات القروض تحظى باهتمام أكبر من بقية الاتفاقيات، ففي حين تم الانتهاء من دراسة ست اتفاقيات قروض في فترة التقرير أقر منها خمس اتفاقيات، يتم ترحيل النقاش حول اتفاقية التسوية السلمية للنزاعات الدولية"لاهاي"، من فترة لأخرى، ورغم إدراجها في جدول

جدول 3 التقارير المقدمة من اللجان العامة خلال فترة التقرير

التقرير المناقش	اللجنة المعنية
تقرير عن مشروع قانون التعليم العالي	لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة
تقرير عن مشروع قانون ضريبة الدخل	اللجة المالية
تقرير عن مشروع قانون الاستثمار	اللجة المالية+ لجنة التجارة والصناعة+لجنة التنمية والنفط
تقرير عن مشروع قانون النقل	لجنة النقل والاتصالات
تقرير عن مشروع قانون الجمارك	اللجة المالية
تقرير عن مشروع قانون التوثيق	لجنة العدل والأوقاف
تقرير عن مشروع قانون محو الأمية	لجنة الشئون الدستورية والقانونية
قرض مشروع ميناء سقطرى	التنمية والنفط+ النقل والاتصالات
تقرير قرض مشروع مستشفى 48 النموذجي	لجنة الصحة العامة والسكان+التنمية والنفط
تقرير تمويل مشروع كهرباء المناطق الريفية	التنمية والنفط+ الخدمات
قرض مشروع حماية صنعاء من السيول	التنمية والنفط+ الخدمات
قرض من صندوق الأوبك لتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية	القوى العاملة+التنمية والنفط

الأعمال لفترتين متتاليتين إلا أنه لم يتم نقاشها خلال الفترتين.

4. الفاعلية التشريعية للنواب

تقاس الفاعلية التشريعية للنواب من خلال معيارين، الأول: عدد مشاريع القوانين التي قدمها النواب، والثاني: المشاركة الفاعلة للنواب في النقاشات التشريعية.

ويتضح من قراءة البيانات في جدول 1 انه من إجمالي سبعة مشاريع قوانين أقرها المجلس نجد أن ستة منها مقدمة من قبل الحكومة، ومشروع قانون واحد فقط تقدم به عضو من المجلس.

وبالرغم من أن بعض هذه المشاريع أثارت جدلاً عاماً أثناء مناقشتها في المجلس، مثل قوانين الاستثمار وضرائب الدخل والتعليم العالي إلا أن عدد المشاركين في نقاش أكثر مشاريع القوانين جدلاً وهو قانون الاستثمار لم يتجاوز ثمانية نواب.

5. الفاعلية التشريعية للكتل البرلمانية

الكتل البرلمانية الموجودة في المجلس تعكس هي الأخرى هذا المستوى المتدني من الفاعلية التشريعية، فبالإضافة إلى عدم تقديم أي كتلة لمشروع قانون خلال فترة التقرير، يتبدى نشاط العدد المحدود من النواب في الجانب التشريعي عاكساً لحيوية يتمتعون بها كأفراد، ويمكن الإشارة أيضا إلى أن الموقف من مشاريع القوانين التي تناقش داخل القاعة يعكس هذه الحالة، حيث لم يكن الموقف من معظم هذه المشاريع مرتبطاً بالكتل البرلمانية باستثناء الموقف من مشروع قانون التعليم العالي الذي اعترضت عليه كتل المعارضة كما سيتم الإشارة لاحقاً.

ورغم أن هناك مجموعة من مشاريع القوانين التي أقرها المجلس تتسم بأهمية خاصة نظراً لطابعها الاقتصادي مثل قوانين ضريبة الدخل والاستثمار، والجمارك، إلا أن مواقف الكتل البرلمانية المعارضة مثلاً لم تتعد حدود المطالبة بتغيير كلمة وردت هنا أو هناك، ولم تترجم الانتقادات التي توجهها أحزاب المعارضة للسياسات الاقتصادية التي يتبعها الحزب الحاكم خارج البرلمان، إلى رؤى واضحة ومحددة حيال مجموعة القوانين الاقتصادية التي أقرها المجلس خلال الفترة عدا عدم ترجمة هذه الانتقادات إلى مشاريع قوانين بديلة تتقدم بها الكتل المعارضة، وينطبق هذا الأمر عند مناقشة الاتفاقيات وخصوصاً اتفاقيات القروض.

6. أهم القوانين المثيرة للجدل

أثارت بعض مشاريع القوانين التي أقرها المجلس خلال فترة التقرير جدلاً في الأوساط العامة، كما شهد المجلس نقاشات حادة بين الأعضاء، بشأنها، ومن أهم هذه القوانين:.

قانون التعليم العالي

أورد مشروع القانون في المادة 19 إنه "يتم تعيين رئيس الجامعة من قبل رئيس الجمهورية بقرار جمهوري بعد موافقة رئيس الوزراء وعرض وزير التعليم العالي بحيث يتم اختياره من بين 3 أعضاء يرشحهم مجلس الأمناء".

وتضمن القانون إنشاء مجلس أمناء لكل جامعة مكون من 3 من رجال الأعمال تعينهم الغرفة التجارية و3 شخصيات عامة يعينهم رئيس الوزراء و4 أكاديميين يعينهم وزير التعليم العالي إضافة إلى رئيس الجامعة المنتهية فترة رئاسته. وقد أثار هذا جدلاً في الأوساط الأكاديمية واعتبرت نقابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إنشاء مجلس أمناء، وإعطاءه صلاحيات اختيار قائمة بالمرشحين لرئاسة الجامعة أمراً يمس استقلالية الجامعات، حيث من المفترض أن ينم انتخاب رئيس الجامعة من الوسط الأكاديمي، بالإضافة إلى ذلك أثار القانون اعتراض طلاب الدراسات العليا لاشتراطه الحصول على "التوفل" في اللغة الإنجليزية لمواصلة الدراسات العليا.

> بعض مشاريع القوانين التي أقرها المجلس خلال فترة التقرير اثارت جدلاً في الأوساط العامة

وتشير هذه الاعتراضات إلى أن معدي القانون لم يشركوا القطاعات المعنية مثل نقابات هيئة التدريس في الجامعات، أو اتحادات الطلاب أثناء العمل على مشروع القانون، وقد أوضح رئيس نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء أن النقابة أرسلت مجموعة من الملاحظات على مشروع القانون غير أنه لم يتم الأخذ بها.

بلغ عدد النواب المشاركين في نقاشات الموضوع خمسة نواب فقط ، وقد اعترض نواب المعارضة على مشروع القانون، كما اعترض عليه النواب المستقلون.

قانون ضريبة الدخل

أثار قانون ضرائب الدخل اعتراض قطاع الاتصالات وذلك لرفعه ضريبة الدخل في هذا القطاع إلى 50%، فيما أقر القانون بعد قبول تعديلات اللجنة المختصة في 5 مواد، وتم تعديل مادتين في القاعة، ليقر القانون في الأجزاء الأخرى كما قدم من الحكومة.

قانون الاستثمار

خضع قانون الاستثمار لنقاش مستفيض من قبل النواب ويعد أكثر الموضوعات التي شهدت اشتراك عدد كبير من النواب في نقاشاته قياساً ببقية الموضوعات المناقشة في فترة هذا التقرير، حيث بلغ عدد النواب المتحدثين في الجلسة 8 نواب، وبرز اعتراض بعض النواب لعدم إشراك المستثمرين في مناقشات مشروع القانون.

ثانيا: الأداء الرقابي للمجلس

سنستعرض في هذا القسم الاستجوابات التي المناقشة خلال فترة التقرير بالإضافة إلى الأسئلة والتقارير التي قدمتها اللجان الخاصة المشكلة لأغراض معينة كتقصي الحقائق، كما سيتم التطرق إلى الموضوعات العامة التي ناقشها المجلس ومدى استجابته لما يحدث خارج المجلس من أحداث وقضايا عامة.

1. الاستجوابات

خلال فترة التقرير قدم ثلاثة من أعضاء المجلس ثلاثة استجوابات اثنان منها لوزير الداخلية والثالث لوزير الإدارة المحلية، وحسب الانتماء السياسي للنواب مقدمي الاستجوابات، فان اثنين منهم ينتمون إلى الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام، فيما يعد النائب الثالث عضواً في كتلة المستقلين. انظر جدول 4

جدول 4 الاستجوابات المقدمة من قبل النواب خلال فترة التقرير

عنوان الاستجواب	اسم النائب	المستجوب	الكتلة البرلمانية
حول مقتل 5 من أبناء منطقة القبيطة في محافظة لحج جنوب اليمن	احمد سيف حاشد	وزير الداخلية	مستقل
حول الأعلام التشطيرية والاختطاف والقتل وانتشار الأسلحة بين المواطنين في مختلف المحافظات	عبده محمد بشر	وزير الداخلية	مؤتمر
مخالفة وزارة الادارة المحلية للقوانين في تعيين أعضاء مجالس محلية رؤساء مكاتب تنفيذية	عبد العزيز جباري	نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية	مؤتمر

يعكس العدد القليل من الاستجوابات المقدمة من الأعضاء، مستوى فاعلية النواب رقابياً، وتحديداً يشير عدد الاستجوابات إلى سقف أو نوعية الفاعلية الرقابية للنواب، باعتبار أن الاستجواب هو الأداة الأقوى بيد النواب لتفعيل الدور الرقابي للمجلس، حيث يمكن أن يفضي إلى سحب الثقة من الحكومة، أو من أحد وزرائها وفق اللائحة الداخلية للمجلس، وبهذا يمكن القول أن استخدام النواب لهذه الأداة ما يزال محدوداً، مقارنة باستخدامهم لأداة أخرى هي السؤال كما سيوضح التقرير في فقرات قادمة.

من بين الاستجوابات الثلاثة المناقشة خلال فترة التقرير، واجه واحداً منها صعوبات شديدة قبل أن يتم مناقشته في جلسة 14يوليو2010م ، حيث اضطر النائب المستقل (أحمد سيف حاشد) إلى الاعتصام والإضراب عن الطعام داخل المجلس مرتين أولاها في فترة سابقة على فترة التقرير، وذلك احتجاجاً على عدم تمكنه من مناقشة استجواب لوزير الداخلية كانت هيئة الرئاسة قد وافقت على إدراجه ضمن جدول أعمال المجلس في فترة سابقة غير أنه لم يناقش رغم أن اللائحة الداخلية للمجلس تنص على وجوب مناقشة الاستجواب خلال سبعة أيام من تقديمه.

وقد انعكست الأوضاع الأمنية في اليمن وبالأخص في المحافظات الجنوبية على موضوعات الاستجوابات المناقشة خلال الفترة، حيث شكل الأمن مادة لاثنين من الاستجوابات وجهت لوزير الداخلية، فيما شكل عدم الالتزام بالقانون من قبل وزارة الإدارة المحلية وتعيينها أعضاء مجالس محلية رؤساء لمكاتب تنفيذية ـ وهو مخالف للقانون ـ مادة الاستجواب الثالث.

أفضت المناقشات في الاستجوابات الثلاثة إلى تقديم المجلس مجموعة من التوصيات للحكومة، وتحديد مهل زمنية لتنفيذ هذه التوصيات، وبالنظر إلى توصيات المجلس نجد أنها تتسم أحياناً بعمومية يصعب على المجلس قياس نسبة المنفذ منها، مثال ذلك ما نتج عن المناقشات في الاستجواب الخاص بالاختلالات الأمنية والمقدم من النائب (عبده محمد بشر)، حيث تم تحديد مهلة زمنية لا تتجاوز الشهرين لتقوم الحكومة بإصلاح المؤسسة الأمنية وإعادتها إلى الوضع الطبيعي، حيث لم تعرف التوصية مواضع الخلل التي ينبغي على الحكومة إصلاحها في المؤسسة الأمنية.

عوضاً عن العمومية التي تتسم بها بعض توصيات المجلس يفتقد المجلس لآليات متابعة فاعلة لمدى التزام الحكومة تنفيذ قراراته وتوصياته، وهو ما سيتم استعراضه في فقرة لاحقة خاصة بالعلاقة بين المجلس والحكومة.

انعكست الأوضاع الأمنية في اليمن وبالأخص في المحافظات الجنوبية على موضوعات الاستجوابات المناقشة

2. الأسئلة

قام 43 نائباً بتقديم ستة وتسعين سؤالاً كان من المفترض مناقشتها خلال الفترة من مايو-اغسطس2010م، وقد تنوعت موضوعاتها كما توزع النواب المقدمون لها على الكتل النيابية المختلفة.

وكما هو موضح في جدول 5 فإن نسبة الأسئلة التي تمت مناقشتها والرد عليها من قبل الحكومة لم تتعد 7,3% من إجمالي الأسئلة المطروحة والمدرجة ضمن جدول أعمال المجلس خلال فترة التقرير، وفيما يلي بعض الملاحظات المرتبطة بنسبة الأسئلة المناقشة، وبعض عوامل تدني هذه النسبة:

- تضمن جدول أعمال المجلس للفترة الثالثة ما يزيد عن سبعين سؤالاً لم يتم مناقشة أي سؤال منها ورحلت بكاملها الى الفترة الرابعة
- سحب بعض النواب أسئلتهم لأنها لم تعد صالحة بسبب انتهاء الظروف الموجبه لها كما حدث مع سؤال النائب (علي العمراني) لوزير الخارجية عن حقيقة الدور الإيراني في دعم الحوثيين، وكان النائب قد تقدم بالسؤال أثناء الحرب في صعدة غير أنه لم يناقش وتم إدراجه في فترات لاحقة كانت الحرب فيها قد انتهت
- بالرغم من تحديد مواعيد زمنية لحضور الحكومة الى المجلس والرد على أسئلة النواب إلا أنه لم يتم الالتزام بهذه المواعيد كلية في الفترة الثالثة.

جدول 5 نسبة الاسئلة المناقشة من اجمالي الاسئلة خلال فترة التقرير

	العدد	النسبة
الأسئلة المناقشة	7	7.3
أسئلة لم تناقش	89	92.7
اجمالي الاسئلة خلال فترة التقرير	96	100

أهم موضوعات الأسئلة

شكلت موضوعات الخدمات الأساسية والأمن والصناعة والاقتصاد موضوع العدد الأكبر من الأسئلة التي تقدم بها النواب خلال فترة التقرير، واحتلت الخدمات الأساسية المرتبة الأولى في قائمة الموضوعات التي تركزت حولها الأسئلة، فيما انعكست الأوضاع الأمنية التي شهدتها اليمن خلال فترة التقرير على اهتمام النواب الذين تقدموا بستة أسئلة تتعلق بالمسألة الأمنية.

ويعكس تركيز أسئلة النواب على الخدمات الأساسية، مدى ارتباطهم باحتياجات المناطق التي يمثلونها، فمن بين ثمانية أسئلة متعلقة بالخدمات الأساسية هناك ستة أسئلة مرتبطة بالخدمات الأساسية للمناطق التي يمثلها النواب السائلون. من جهة أخرى يشير هذا الأمر إلى طبيعة العلاقة بين النائب وناخبيه في اليمن، وهي علاقة مبنية على فهم معين لطبيعة دور النائب يقتضي بأن يقوم النائب بما يفترض أن تقوم به جهات أخرى مثل السلطة المحلية والجهات التنفيذية.

النواب الأكثر نشاطا

يأتي النائب (محمد ناصر الحزمي) على رأس قائمة النواب الأكثر تقديما للأسئلة، حيث قدم سبعة اسئلة كانت مدرجة ضمن جدول أعمال المجلس خلال فترة التقرير، ويأتي تالياً كل من النواب (محمد النقيب، وعيدروس النقيب، وعبد الرحمن بافضل) وذلك بتقديم كل منهم ستة أسئلة. كما هو موضح في جدول6

وفيما ركزت الأسئلة المقدمة من النائب (محمد ناصر الحزمي) على المخالفات القانونية في المرافق الحكومية، بالاضافة الى الجوانب المتعلقة بالضوابط الدينية والأخلاقية، في المقام الأول، تركزت الأسئلة المقدمة من النائب (محمد النقيب) على موضوعات مرتبطة بالخدمات الاساسية، كالكهرباء، المياه، الطرق، وتركزت أسئلة النائب (عيدروس النقيب) على الأحداث

الأمنية وخصوصاً في المحافظات الجنوبية، فيما تمحورت أسئلة النائب (عبد الرحمن بافضل) على الاقتصاد بشكل رئيسي.

جدول 6 النواب الاكثر تقديما للاسئلة

النائب	عدد الاسئلة	الكتلة البرلمانية
محمد ناصر الحزمي	7	الإصلاح
محمد النقيب	6	المؤتمر
عيدروس النقيب	6	الاشتراكي
عبد الرحمن بافضل	6	الإصلاح
عبد الكريم جدبان	5	المؤتمر
سعيد دومان	5	الإصلاح
جعبل طعيمان	4	الإصلاح
عبده بشر	4	المؤتمر
علي عبد ربه القاضي	3	مستقل
عبد الكريم شيبان	3	الإصلاح

توزيع الأسئلة على الكتل البرلمانية

رغم أنه لا يوجد للكتل البرلمانية حضور ملموس ككتل ، إلا أننا سنقوم بقراءة الأسئلة من زاوية انتماء النواب لهذه الكتل، وقد كان العدد الأكبر للأسئلة المقدمة خلال فترة التقرير مقدماً من نواب ينتمون إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام، بواقع 44 سؤالاً (لدى المؤتمر الشعبي العام235 نائبا من 301)، تليها الكتلة البرلمانية للتجمع اليمني للإصلاح التي قدم أعضاءها 37 سؤالاً.

وبالنظر إلى موضوعات الأسئلة المقدمة حسب الكتلة البرلمانية نجد أن الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني أكثر تركيزاً على الأوضاع الأمنية وبالأخص الأوضاع في المناطق الجنوبية، حيث تركزت معظم الأسئلة المقدمة من أعضاء الكتلة على الجانب الأمني، وكان وزير الداخلية هو الوزير المعني بالرد في معظم الأسئلة. فيما ركزت الأسئلة المقدمة من أعضاء الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام على الخدمات الأساسية في المقام الأول، بالإضافة الى المخالفات القانونية لبعض المرافق الحكومية. وتنوعت موضوعات الأسئلة التي قدمها أعضاء كتلة الإصلاح بين الخدمات الأساسية والبطالة وقضايا التوظيف.

جدول 7 الأسئلة حسب الكتلة البرلمانية

الكتلة البرلمانية	عدد الأسئلة
مؤتمر	44
اشتراكي	8
إصلاح	37
ناصري	3
مستقل	4
إجمالي	96

1. التقارير الرقابية للجان

كان يتعين على مجلس النواب مناقشة 26 تقرير حول موضوعات رقابية مختلفة كانت قد أحيلت إلى لجان خاصة وبعض اللجان العامة خلال فترة التقرير، وفي فترات سابقة أيضا.

الخدمات الأساسية والأمن والصناعة والاقتصاد تشكل موضوع العدد الأكبر من الأسئلة التي تقدم بها النواب

وفيما يلي بعض الملاحظات حول الأداء الرقابي للجان البرلمانية:

- ناقش المجلس ستة تقارير فقط من إجمالي تقارير اللجان التي كان يفترض أن يناقشها خلال هذه الفترة، أي ما نسبته 23% من التقارير المدرجة ضمن جدول أعمال المجلس، وهو ما يشير إلى تدني مستوى الأداء الرقابي لمعظم اللجان البرلمانية.
- من إجمالي ستة تقارير قدمت من قبل اللجان البرلمانية، هناك أربعة تقارير مقدمة من لجان خاصة، فيما لم تقدم اللجان العامة سوى تقريرين فقط خلال فترة التقرير.
- تنعكس أهمية الموضوعات المحالة إلى اللجان على السرعة التي تنجز فيها اللجان تقاريرها، فنجد أن موضوعات مثل قضية أرضية درة المكلا، أو انتشار حمى الضنك في المحافظات الجنوبية، تأخذ وقتاً اقل لتنجز اللجان تقاريرها، وبشكل عام نجد أن الموضوعات التي يمكن أن تكون لها تداعيات سياسية هي الموضوعات الأكثر اهتماماً من قبل اللجان البرلمانية.

- استمع أعضاء المجلس خلال الفترة الثالثة إلى تقرير عن أداء اللجان العامة وخرجت النقاشات التي دارت حوله إلى ضرورة قيام اللجان بإنجاز الموضوعات المحالة إليها بسرعة أكبر.

توزيع الأسئلة على الكتل البرلمانية

رغم أنه لا يوجد للكتل البرلمانية حضور ملموس ككتل ، إلا أننا سنقوم بقراءة الأسئلة من زاوية انتماء النواب لهذه الكتل، وقد كان العدد الأكبر للأسئلة المقدمة خلال فترة التقرير مقدماً من نواب ينتمون إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام، بواقع 44 سؤالاً (لدى المؤتمر الشعبي العام235 نائبا من 301)، تليها الكتلة البرلمانية للتجمع اليمني للإصلاح التي قدم أعضاءها 37 سؤالاً.

وبالنظر إلى موضوعات الأسئلة المقدمة حسب الكتلة البرلمانية نجد أن الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني أكثر تركيزاً على الأوضاع الأمنية وبالأخص الأوضاع في المناطق الجنوبية، حيث تركزت معظم الأسئلة المقدمة من أعضاء الكتلة على الجانب الأمني، وكان وزير الداخلية هو الوزير المعني بالرد في معظم الأسئلة. فيما ركزت الأسئلة المقدمة من أعضاء الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام على الخدمات الأساسية في المقام الأول، بالإضافة الى المخالفات القانونية لبعض المرافق الحكومية. وتنوعت موضوعات الأسئلة التي قدمها أعضاء كتلة الإصلاح بين الخدمات الأساسية والبطالة وقضايا التوظيف.

جدول 8 تقارير اللجان البرلمانية المدرجة ضمن جدول اعمال المجلس لفترة التقرير

م	موضوع التقرير	اللجنة	ملاحظات
1	دراسة الحسابات الختامية لموازنة عام 2008	لجنة خاصة	تم مناقشته
2	تقصي الحقائق حول الاعتداء على مواقع شركة تصنيع الملح في الحديدة	لجنة خاصة	لم يناقش
3	تقصي الحقائق حول وفاة أحد السجناء في حرض	لجنة خاصة	لم يناقش
4	تقصي الحقائق حول السوق المركزي بذمار	لجنة خاصة	لم يناقش
5	الوضع الوبائي للتدويد بذبابة الدودة الحلزونية	الزراعة والري	لم يناقش
6	أوضاع الملحقيات الثقافية والطلاب في الخارج	التعليم العالي	لم يناقش
7	نتائج زيارات اللجنة لعدد من المحافظات	الشئون الدستورية	لم يناقش
8	التقارير الدورية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	التربية والتعليم	لم يناقش
9	أوضاع قسم الصيدلة بكلية الطب جامعة ذمار	التعليم العالي	لم يناقش
10	أوضاع مصانع الاسمنت في الجمهورية	التجارة والصناعة	لم يناقش
11	نتائج زيارات ميدانية لمحافظتي تعز واب	المياه والبيئة	لم يناقش
12	تطورات سعر صرف العملة الوطنية	لجنة خاصة	لم يناقش
13	دراسة التقرير السنوي للقطاع الزراعي لعام 2008	الزراعة والري	لم يناقش
14	المشاكل المترتبة على زواج اليمنيات بغير اليمنيين	تقنين احكام الشريعة	لم يناقش
15	وجود أخطاء في المصحف الشريف	تقنين أحكام الشريعة+العدل والأوقاف	لم يناقش
16	تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لاعوام 2004، 2005، 2006م	الشئون الدستورية	لم يناقش
17	أوضاع المؤسسة العامة للتلفزيون	الاعلام والثقافة والسياحة	لم يناقش
18	أوضاع السجون المركزية والاحتياطية في عدن	الحريات العامة	لم يناقش
19	تهريب الأطفال	الحريات العامة	لم يناقش
20	إنتشار حمى الضنك في بعض المحافظات	الصحة العامة والسكان	تم مناقشته
21	الاختناقات في مادة الديزل	لجنة خاصة	تم مناقشته
22	تقصي الحقائق حول مشكلة الأراضي في الحديدة	لجنة خاصة	تم مناقشته
23	المحتجزين في الامن السياسي والسجون الاحتياطية في صعدة والحديدة	لجنة خاصة	لم يناقش
24	إرتفاع الأسعار	التجارة والصناعة	لم يناقش
25	مشكلة أرضية درة المكلا	العدل+السلطة المحلية	تم مناقشته
26	تحديد الموضوعات التي يجب طرحها على الحكومة حول الوضع الاقتصادي	لجنة خاصة	تم مناقشته

الموضوعات العامة

قبل استعراض الموضوعات العامة التي نوقشت في المجلس خلال فترة التقرير، يجب الإشارة الى أن معظم ما يناقشه المجلس في الجانب الرقابي هو موضوعات عامة غير أن بعضها ينعكس على شكل أسئلة أو استجوابات يقوم الأعضاء بتقديمها فيما يتم الاكتفاء بنقاش عام في البعض الآخر من الموضوعات العامة التي يطلب النواب إدراجها في جدول الأعمال.(حسب اللائحة الداخلية يتم الموافقة على طرح موضوع عام للنقاش اذا تقدم بالطلب 20% على الأقل من الأعضاء)

أهم الموضوعات العامة المناقشة خلال فترة التقرير

تنوعت النقاشات العامة للمجلس خلال فترة التقرير، تبعاً لتنوع الأحداث والقضايا التي فرضت هذه المناقشات، وإن كانت الانتهاكات الحقوقية التي يتعرض لها أفراد وجماعات في مناطق مختلفة من اليمن قد انعكست في النقاشات العامة للمجلس خلال فترة التقرير على موضوعات مرتبطة بهذا الجانب، بالإضافة إلى الوضع المعيشي الذي شكل محوراً لنقاشات عديدة شهدتها الجلسات في فترة التقرير.

غياب بعض القضايا الرئيسية التي تشغل الرأي العام عن نقاشات المجلس كما هو الحال بالنسبة للأوضاع في المحافظات الجنوبية

ومن أهم الموضوعات العامة التي ناقشها المجلس خلال الفترة السابقة (مايو- اغسطس2010م) النهب الذي تتعرض له الأراضي في محافظة الحديدة، حيث شكل المجلس في فترة انعقاد سابقة لجنة برلمانية خاصة لتقصي الحقائق حول الموضوع، وقد قدمت اللجنة بعد انتهاء أعمالها تقريراً مفصلاً إلى المجلس عن القضية، أفضت المناقشات حوله إلى خروج المجلس بتوصيات للحكومة وتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.

وما زالت قضية أبناء منطقة الجعاشن محافظة إب، أحد موضوعات النقاش العام في الجلسات البرلمانية لهذه الفترة بعد أن كان المجلس قد ناقش هذه القضية في فترات انعقاد سابقة وخرج بتوصيات ملزمة للحكومة لمعالجة القضية وإعادة المهجرين من أبناء الجعاشن إلى قراهم بعد أن نزحوا منها في بداية العام الحالي2010م، جراء ما وصف بمصادرة شيخ المنطقة لممتلكاتهم حسب إفادات أدلى بها بعض منهم لوسائل الإعلام ولمنظمات مجتمع مدني تبنت قضيتهم.

كما ناقش المجلس قضية الاستيلاء على أراضي مشروع درة المكلا الاستثماري في محافظة حضرموت، من قبل مجموعة من الشخصيات النافذة، وأحيلت القضية إلى لجنتي العدل والسلطة المحلية لدراستها وتقديم تقرير الى المجلس، وقد قامت لجنة العدل بتقديم تقرير عن القضية أوضحت فيه أن هناك أحكاماً قضائية باتة حول الموضوع، لتخرج نقاشات المجلس بتوصية الحكومة تنفيذ الأحكام القضائية وتمكين أصحاب الأرض من أرضهم.

استجابة المجلس للقضايا العامة

توجد مجموعة من الأسباب تدفع المجلس لمناقشة موضوع عام معين، وفي العادة تطرح الموضوعات العامة من خارج جدول الأعمال وتفرضها تطورات قضية معينة او وقوع حادث ما يرى المجلس ضرورة لمناقشته.

ولتوضيح مدى تفاعل المجلس مع الأحداث والقضايا العامة نورد النقاط التالية:

- ناقش المجلس بعض القضايا العامة مثل نهب الأراضي في محافظة الحديدة، والاستيلاء على أراضي درة المكلا في حضرموت، استجابة لمطالب ممثلي هذه المحافظات، وقد وصل الأمر بأعضاء كتلة نواب حضرموت الى تعليق عضويتهم في المجلس احتجاجاً على عدم تنفيذ الأحكام القضائية بشأن القضية.
- لم يتبنَ المجلس بشكل فاعل قضايا مهمة أخرى مثل قضية مهجري الجعاشن وهي أحد ابرز القضايا العامة المثارة والتي لم تحل على الرغم من مرور مايقارب العام على إثارتها، وعلى الرغم من الاعتصام المفتوح الذي ينفذه المهجرون أمام بوابة مجلس النواب منذ عدة اشهر، ومن المهم الإشارة إلى أن مجلس النواب كان قد الزم الحكومة بإعادة المهجرين خلال شهر من تاريخ التوصية، حدث ذلك في فترة انعقاد سابقة للفترات التي يغطيها هذا التقرير إلا أن القضية لا زالت كما هي حتى تاريخ إعداد التقرير، ويبرز في هذه القضية

عدم إعطاء الكتل البرلمانية للأحزاب السياسية هذه القضية أولوية ضمن اهتماماتها، وفي المقابل يبرز دور منظمات المجتمع المدني التي تبنت القضية بشكل رئيسي وشاركها الاهتمام بعض النواب المستقلين.

غياب بعض القضايا الرئيسية التي تشغل الرأي العام عن نقاشات المجلس كما هو الحال بالنسبة للأوضاع في المحافظات الجنوبية، وتصاعد الدعوات المنادية بفك الارتباط، ويلاحظ في هذا السياق اهتمام المجلس بهذه القضية من الزاوية الأمنية، وهو ما عكسته بعض الأسئلة والاستجوابات التي استعرضها التقرير في فقرات سابقة، وعلى الرغم من الأهمية التي تحتلها هذه القضية، ومن الطبيعة السياسية التي صارت تتسم بها إلا أن المجلس لم يقارب هذه القضية من الزاوية السياسية. وينطبق هذا الأمر على تعامل المجلس مع الأوضاع في صعدة حيث لم يكن للمجلس دور رئيسي في قرار الحرب، كما لم يكن مشاركاً في الحوارات التي دارت بين أطرافها بعد قرار وقف إطلاق النار.

بالرغم من اتخاذ المجلس قرارات واضحة في بعض القضايا التي يتعرض لها إلا أن هذه القضايا تظل تراوح مكانها حتى يأتي الحل عبر مؤسسات وجهات أخرى كما حدث في قضايا مثل قضية الأرض في المكلا، وقضية مقتل أمين عام محافظة مأرب الذي قضى إثر قصف جوي قالت الحكومة إنه كان يستهدف أحد قيادات تنظيم القاعدة لكنه أصاب بالخطأ سيارة الأمين العام لمحافظة مأرب، وقد أدى الحادث إلى إثارة احتجاجات شديدة من جهة قبائل المحافظة التي ينتمي القتيل الى أحدها، ولم تتوقف الاحتجاجات التي تخللتها أعمال عنف، إلا بعد تدخل رئيس الجمهورية الذي كان أيضا وراء حل قضية أرضية المكلا التي ناقشها المجلس لأكثر من مرة.

علاقة المجلس بالحكومة

تتسم علاقة الحكومات بمجالس النواب في اليمن غالباً بالهدوء أو بالأصح الانسجام شبه التام ولا تشهد أي خلافات حادة. فلم تسجل حالة سحب ثقة من الحكومة طوال فترات المجلس الحالي، كما لم يتم سحب الثقة من أي من الوزراء في عهد هذا المجلس

غير أن العلاقة بين المجلس والحكومة الحالية شهدت بعض التجاذبات في الفترة التي يغطيها التقرير، حيث

جدول 9 ابرز الموضوعات العامة المناقشة خلال فترة التقرير

م	موضوع النقاش
1	عدم توفر مادة اليزل في عدن لحج أبين
2	المعتقلون لدى الأجهزة الأمنية في محافظتي الحديدة وصعدة
3	رفع تعرفة الكهرباء
4	نزوح بعض ابناء منطقة الجعاشن، م/إب إلى العاصمة
5	الاستيلاء على أرضية درة المكلا
6	مقتل أمين عام محافظة مأرب
7	نهب الأراضي في محافظة الحديدة
8	انتشار حمى الضنك في بعض المحافظات
9	الإصلاحات السعرية في المشتقات النفطية
10	توزيع وزارة الخدمة المدنية للدرجات الوظيفية

هاجم عديد نواب الحكومة لعدم التزامها بمواعيد كان المجلس قد حددها لمناقشة الحكومة في بعض القضايا، كما هوجمت الحكومة من قبل النواب لعدم التزامها بتوصيات المجلس في بعض القضايا، وفيما يلي مجموعة من الملاحظات التي تعكس طبيعة العلاقة بين المجلس والحكومة خلال فترة التقرير:

1 - تعرضت الحكومة لانتقادات شديدة من قبل بعض النواب لتخلفها عن الحضور في موعدين متتاليين كان المجلس قد حددهما لمناقشة الحكومة في ما ورد في تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق في موضوع نهب الأراضي في محافظة الحديدة، (حدث ذلك في شهر يونيو2010م).
2 - لم تلتزم الحكومة بتوصيات المجلس بشأن إعادة مهجري منطقة الجعاشن خلال شهر من توصية المجلس غير أن عدم التزام الحكومة لم يؤد بالمجلس إلى لاتخاذ أي إجراءات بحق الحكومة.
3 - قامت الحكومة بالرد على 7,3% فقط من الأسئلة التي وجهت إليها من قبل النواب، في حين لم يتم الرد على 92,7% من الأسئلة حسب ما تمت الإشارة إليه في جدول 5 في مكان سابق من التقرير.

انتظام عمل المجلس

عقد المجلس خلال فترة التقرير 43 جلسة موزعة في الفترتين الثالثة والرابعة من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي الثامن، وباستثناء جلسة مغلقة واحدة عقدها المجلس بتاريخ 9يونيو 2010، فإن كل جلساته الأخرى كانت مفتوحة

تتسم علاقة الحكومات بمجالس النواب في اليمن غالباً بالهدوء أو بالأصح الانسجام شبه التام ولا تشهد أي خلافات حادة

وما يلي استعراض لبعض النقاط المتعلقة بهذا الجانب:

- لم يتمكن المجلس من عقد جلساته لثلاث أيام متتالية في شهر مايو نتيجة عدم اكتمال نصاب هذه الجلسات.
- معظم الجلسات التي يعقدها المجلس تشهد تغيباً لعدد كبير من أعضاء المجلس، كما يحضر عدد آخر من الأعضاء فترات قصيرة من الجلسة ثم يغادرون، ويتم مناقشة مشاريع قوانين بعدد ضئيل من الحضور في بعض الأحيان
- اضطرت رئاسة المجلس لإلغاء محضر الجلسة المغلقة التي عقدها المجلس نهاية الفترة الثالثة من الدورة الأولى، والتي كرست لمناقشة الأوضاع الداخلية للمجلس، وذلك بسبب عدم دقة المحضر وتناقضه مع ما دار في الجلسة، وفي ذات السياق تثير بعض محاضر الجلسات جدلاً بين الأعضاء بسبب ما يصفونه بعدم دقتها.
- يشتكي بعض النواب من سلوك هيئة الرئاسة إزاء طلباتهم بإدراج أسئلة او استجوابات لهم ضمن جدول الأعمال، وقد اضطر النائب (أحمد سيف حاشد) إلى الاعتصام والإضراب عن الطعام لأكثر من مرة بسبب عدم تمكينه من طرح استجوابه لوزير الداخلية، كما اضطر عدد من النواب إلى سحب أسئلتهم للوزراء بسبب عدم الموافقة على تقديمها في الوقت المناسب، حيث تفقد بعض الأسئلة مبررات طرحها بعد مرور الوقت كما هو الحال لبعض الأسئلة المتعلقة بالحرب في صعدة.

ملحـــــق

الجدول 1 الاسئلة المقدمة خلال فترة التقرير

م	السؤال	النائب	الجهة الموجهة له السؤال	الكتلة
-1	عن مشروع تحلية مياه تعز	عبد الحميد فرحان	رئيس الوزراء	اصلاح
-2	عن المسوغ القانوني لرفع تسعيرة الكهرباء	محمد النقيب	رئيس الوزراء	المؤتمر
-3	عدم تنفيذ سد الحذاة بنهم	خالد معصار	وزير الزراعة والري	المؤتمر
-4	عدم تنفيذ طريق مركز مديرية نهم بني فرح	خالد معصار	وزير الأشغال	المؤتمر
-5	أسباب عدم تنفيذ المرحلة الثالثة من إستيراتيجية الأجور	عبد الكريم شيبان	وزير الخدمة	اصلاح
-6	مصير مصنع الغزل والنسيج بصنعاء	علي شايع محمد	وزير الصناعة	المؤتمر
-7	أسباب الحفر والمطبات	عبد الكريم جذبان	أمين العاصمة ووزير الأشغال	المؤتمر
-8	آلية ومعايير صرف الجواز الدبلوماسي ودور القنصليات في حل مشاكل المغتربين	عبده بشر	وزير الخارجية	المؤتمر
-9	عدم إلتزام الحكومة بإنارة الجوف ومأرب	جعبل طعيمان	وزير الكهرباء	اصلاح
-10	عن استيرادالبطاطس من السعودية	عبد الكريم جذبان	وزير الصناعة	المؤتمر
-11	عن مصير عائدات النفط المخصصة للتنمية بمأرب	جعبل طعيمان	وزير النفط والمعادن	اصلاح
-12	عن الأجراءات المتخذة ضد الأتجار بالأعضاء البشرية	عبدالله المقطري	رئيس الوزراء	ناصري
-13	عن أسباب اعتقال عائلة إسترالية مسلمة	عبد الكريم جذبان	نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن	المؤتمر
-14	إعتقال 5 من أسرة واحدة لمدة عام دون أتهام	عيدروس النقيب	وزير الداخلية	اشتراكي
-15	عن تفشي ظاهرة الغش في الامتحانات	علي العمراني	وزير التربية والتعليم	المؤتمر
-16	سبب تخفيض مخصصات خطباء المساجد ومحاصرة الساكنين في عمارة الأوقاف	عبدالملك القصوص	وزير الاوقاف	اصلاح
-17	حول نظافة العاصمة وموارد صندوق النظافة	محمد النقيب	أمين العاصمة	المؤتمر
-18	الأجراءات المتخذة لمواجهة تفشي الملاريا	احمد العقاري	وزير الصحة	المؤتمر
-19	دخول كميات فاسدة من التمور	ناجي احمد عتيق	وزير الصناعة	المؤتمر
-20	التلاعب بأسعار المواد الغذائية	محمد الصبري	وزير الصناعة	المؤتمر
-21	تهريب 60 يهودياً بإشراف امريكا	عبد الكريم جذبان	وزير الخارجية	المؤتمر
-22	عدم وجود تنسيق مع السعودية لحل قضايا المغتربين	محمد بكير صلاح	وزير الخارجية	المؤتمر
-23	حول حجم الكتلة النقدية المتداولة والمعروض النقدي وأثره على تدني سعر العملة. حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي. حول عجز المعالجات والإصلاحات في تثبيت سعر العملة. حول حجم أذون الخزانة. حول حجم الدين المحلي. وحول إستمرار منع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من الدخول إلى البنك المركزي.	عبد الكريم شيبان	وزير المالية	اصلاح
-24	دوافع رفع الكهرباء إلى 50% بعد محطة مأرب	محمد النقيب	وزير الكهرباء والطاقة	المؤتمر
-25	كم حصة مأرب من المنحة الأمريكية البالغة 128 مليون دولار	جعبل طعيمان	نائب رئيس الوزراء لشئون الأقتصادية وزير التخطيط	اصلاح
-26	حول تقاعس وزارة الزراعة في تأهيل شبكات الري ومعالجة الاضرار بقنوات الري في ابين	سالم منصور حيدرة	وزير الزراعة والري	المؤتمر
-27	حول عدم تنفيذ المراحل المتبقية من قانون الأجور والمرتبات للموظفين	عبدالملك القصوص	وزير الخدمة المدنية والتأمينات	اصلاح
-28	عن المعلومات الخاطئة والمتضاربة التي تنشر نقلا عن مصادر عسكرية	عيدروس النقيب	وزيري الدفاع والداخلية	اشتراكي
-29	إستخدام قوات الأمن العنف لقمع المواطنين اثناء الأحتجاجات السلمية يوم21 مايو بعدن	محمد صالح علي	وزير الداخلية	اشتراكي
-30	عن التحقيق بمقتل 3 مواطنين بعد إطلاق النار عليهم في مثلث العند من قبل قوات الامن يوم 2010/6/8	محمد صالح علي	وزير الداخلية	اشتراكي
-31	الإجراءات المتخذة ضد مرتكبي التعذيب في سجون الأمن السياسي	عيدروس النقيب	وزير الداخلية	اشتراكي
-32	تكاليف إمتحانات المرحلتين الاساسية والثانوية	محمد النقيب	وزير التربية والتعليم	المؤتمر
33	التجهيزات التي أعدتها وزارة الشباب و الرياضة لاستقبال بطولة خليجي20	عبد البارري دغيش	الشباب والرياضة	المؤتمر
34	الاجراءات المتخذة حيال المقاول المنفذ لطريق شعبان-عدار، م/	علي القشيبي	الاشغال	المؤتمر

	صنعاء			
35	اجراءات الحكومة حيال المخالفات المالية الحكومية التي اوردتها تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الفترة 2004-2007م	جعبل طعيمان	رئيس الوزراء	اصلاح
36	3انقطاع المياه في مدينة عمران	علي الصعر	المياه والبيئة	المؤتمر
37	مديونية مؤسسة المياه	سنان العجي	المياه والبيئة	المؤتمر
38	تعثر مشروع مجاري سيئون	سعيد دزمان	المياه والبيئة	اصلاح
39	الحفر العشوائي للابار	محمد النقيب	المياه والبيئة	المؤتمر
40	عدم التزام المتعهد مع مصنع اسمنت البرح بالمواصفات	محمد الحزمي	الصناعة والتجارة	اصلاح
41	العمل في مشروع الطريق البحوي كالتكس-خور مكسر م/ عدن	محمد النقيب	التخطيط والتعاون الدولي	المؤتمر
42	معوقات طريق كشر- وشحه في م/حجة	احمد شايع	التخطيط والتعاون الدولي+الاشغال	المؤتمر
43	أوضاع العاملين سابقا في المجالس المحلية	عبد الله خيرات	الإدارة المحلية	المؤتمر
44	بيع مبنى الواجبات الزكوية بالامانة	محمد الحزمي	الإدارة المحلية	اصلاح
45	الفساد في الواجبات الزكوية بالامانة	محمد الحزمي	الإدارة المحلية	اصلاح
46	التداخلات الادارية بين الامانة وم/ صنعاء	علي العنسي	الإدارة المحلية	اصلاح
47	توزيع نسبة ال 30% من صندوق رعاية النشء على المحافظات	الخضر العزاني	الإدارة المحلية	المؤتمر
48	انقضاء تسعين يوماً على مهلة المجلس 48 ساعة للحكومة بالقاء القبض على قتلة القبيطة	عبد الجليل جازم	الداخلية+الدفاع	المؤتمر
49	زيادة تقديرات المؤسسة الاقتصادية في موازنة 2010	عبده بشر	الإدارة المحلية	المؤتمر
50	انقطاع الكهرباء في الحديدة	عبد الله خيرات	الكهرباء والطاقة	المؤتمر
51	الإجراءات المتخذة للترويج للسياحة	فؤاد واكد	السياحة	المؤتمر
52	انتخابات الهيئات الادارية في الاندية الرياضية	فؤاد واكد	الشباب والرياضة	المؤتمر
53	السياسات الاعلامية وحياد وسائل الإعلام الرسمية	محمد الصالحي	الإعلام	اصلاح
54	استبدال حصص القران بالتربية الفنية	محمد الحزمي	التربية والتعليم	اصلاح
55	أسباب سقوط الطائرات الحربية	سعيد دزمان	الدفاع	اصلاح
56	حياد الجيش والقوى الامنية	محمد الصالحي	الداخلية+الدفاع	اصلاح
57	الأحداث الامنية المتقطعة والاختطافات	عبده بشر	الداخلية	المؤتمر
58	مصادرة صحيفة الايام	عيدروس النقيب	الداخلية	اشتراكي
59	حبس مواطن في الامن السياسي لعامين بدون محاكمة	منصور الحنق	الداخلية	اصلاح
60	ملابسات قضية مقتل مواطن في أمانة العاصمة	نجيب الورقي	الداخلية	المؤتمر
61	انقطاع خدمات المحمول في بعض محافظات الجنوب	عيدروس النقيب	الاتصالات	اشتراكي
62	نقاب القاضيات	محمد الحزمي	العدل	اصلاح
63	مكافحة الفساد الاخلاقي	محمد الحزمي	رئيس الوزراء	اصلاح
64	المهرجانات التي تقام في أوقات الدوام الرسمي	الخضر العزاني	الخدمة المدنية	المؤتمر
65	حوادث السير	محمد الحزمي	رئيس الوزراء	اصلاح
66	معايير تحديد مبالغ الضمان الاجتماعي	علي عبده ربه القاضي	رئيس الوزراء	مستقل
67	مصير مشروع السكة الحديدية	علي عبده ربه القاضي	رئيس الوزراء	مستقل
68	تهريب الديزل	صادق البعداني	رئيس الوزراء	اصلاح
69	المبالغ المخصصة للمشاريع الانمائية في تعز	عبد الكريم شيبان	رئيس الوزراء	اصلاح
70	الخصصة في القطاع العام	عبد الرحمن بافضل	رئيس الوزراء	اصلاح
71	محتوى تقرير (هلال - باصرة) عن الأوضاع في الجنوب	مفضل الابارة	رئيس الوزراء	اصلاح
72	تعثر المشاريع في صعدة	عبد السلام زابية	رئيس الوزراء	المؤتمر
73	صندوق اعمار صعدة	عبد السلام زابية	رئيس الوزراء	المؤتمر
74	إحالة المتسببين في خسارة البلد بسبب نزاع مع شركة كندية	عبد المعز دبوان	رئيس الوزراء	اصلاح
75	أوضاع النازحين الأفارقة	عبد الباري دغيش	رئيس الوزراء	المؤتمر
76	خلافات الأراضي في حضرموت	سعيد دزمان	رئيس الوزراء	اصلاح
77	نقل المعسكرات من داخل مدينة سيئون	سعيد دزمان	رئيس الوزراء	اصلاح
78	بناء المنازل المتضررة من سيول حضرموت	سعيد دزمان	رئيس الوزراء	اصلاح
79	صحة معلومات عن جسر يربط اليمن بجيبوتي	عبد الرزاق الهجري	رئيس الوزراء	اصلاح
80	تزايد عدد المتسولين في الامانة	سنان العجي	رئيس الوزراء	المؤتمر
81	تاثير الازمة المالية العالمية على اليمن	سلطان العتواني	رئيس الوزراء	ناصري

82	توطين الصوماليين في سقطرى	عيدروس النقيب	رئيس الوزراء	اشتراكي
83	مشاكل الصرف الصحي في وادي حضرموت	احمد باحويرث	رئيس الوزراء	اصلاح
84	الغرض من اشناء المؤسسة العامة للتنمية العقارية (شبام القابضة)	صخر الوجيه	رئيس الوزراء	مستقل
85	إعادة هيكلة الهيئات الزراعية وإلحاقها بالمجالس المحلية	سلطان العتواني	رئيس الوزراء	ناصري
86	خفض الحكومة ل 50% من موازنة 2009 دون الرجوع الى المجلس	عبد الرحمن بافضل	رئيس الوزراء	اصلاح
87	تعثر مشروع إنشاء المعاهد الإزهرية في المحافظات	عبد الرحمن بافضل	رئيس الوزراء	اصلاح
88	صحة المعلومات عن جرعة سعرية جديدة	عبد الرحمن بافضل	رئيس الوزراء	اصلاح
89	دخول اليمن مجاعة في عام 2010	عبد الرحمن بافضل	رئيس الوزراء	اصلاح
90	اوضاع بنك التسليف الزراعي	عبد العزيز جباري	رئيس الوزراء	المؤتمر
91	تعامل مصنع اسمنت باجل مع المزارعين	علي عبده ربه القاضي	رئيس الوزراء	مستقل
92	الزام الحكومة الشركات النفطية باعتماد مبدأ الشفافية	عبد الكريم جذبان	رئيس الوزراء	المؤتمر
93	مخالفات وزارة الادارة المحلية	عبد العزيز جباري	رئيس الوزراء	المؤتمر
94	إرتفاع اسعار بعض السلع	منصور الحنق	رئيس الوزراء	المؤتمر
95	تقديرات مبيعات الغاز	عبده بشر	رئيس الوزراء	المؤتمر
96	التقارير الدورية للاداء الحكومي	صادق البعداني	رئيس الوزراء	اصلاح
الإجمالي	96			96

المركز اليمني لقياس الرأي العام

المركز اليمني لقياس الرأي العام هو منظمة غير حكومية أنشى في ديسمبر 2005 وفقا لشهادة تسجيل من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. وتم تأسيس المركز من قبل مجموعة من الصحفيين والأكاديميين والباحثين والمتخصصين والمتطوعين المحترفين والمتطلعين لإحداث تغيير إيجابي في اليمن .

والمركز، المنظمة الأولى والوحيدة حاليا المتخصصة في هذا المجال في اليمن، لديه خبرة معرفية و عملية واسعة في إعداد وتنفيذ دراسات قياس الرأي العام وكذا المشروعات البحثية العلمية ودراسات السوق واستمارات الاستبيان والدراسات المسحية بما ينسجم مع أهداف المركز و تلبي حاجة المؤسسات المحلية والدولية والمنظمات والنقابات والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية.

يجري المركز بحوث قياس الرأي العام والمجموعات المركزة والدراسات الديموغرافية وبحوث السوق لمشاريع التنمية، المنشورات ومنظمات الإعمال والبنوك وغيرها .ولدى المركز فريق من ذوي الخبرة والتأهيل العاليين.

المركز اليمني لقياس الرأي العام شارع الزبيري، صنعاء – اليمن

تلفون: 505647 (1) 967+ فاكس:505648 (1) 967+

www.Yemenpolling.org

مرصد البرلمان اليمني

YPC
Yemen Polling Center
المركز اليمني لقياس الرأي العام